

التغاضي عن الإبادة في غزة والمطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية

هذه سياسة وأخلاق المفوضية الأوروبية

إياد الرياحي

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

آب 2024

حقوق النشر محفوظة لـ

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©

فلسطين – رام الله

2024



في الوقت الذي ترتكب فيه إسرائيل إبادة جماعية في قطاع غزة وتسرق أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحتجز أموال الضرائب الخاصة بهم، وترتكب إعدامات يومية في الشوارع بحق رجال، ونساء، وأطفال؛ كان كل من أوليفير فارهيلي وأورسولا فون دير لاين مشغولين بمدى شفافية الموازنة الفلسطينية

حوار افتراضي بين محمد مصطفى، رئيس الوزراء الفلسطيني، وأورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، مصطفى: اسر ائيل تخنقنا وتسرق أراضينا، نحن نموت كل يوم.

فون دير لاين: اذاً، موتوا شفافين وصالحين، نفذوا خطط الاصلاح وسيعلن زميلي لويس ميغيل بوينو أن تلك أجندتكم وأمنيتهم الأخيرة، وبامكانكم قول الشئ نفسه.

انتهى الحوار.

أشار لويس ميغيل بوينو، الناطق الرسمي للاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول توقيع خطاب النوايا الذي يعبر عن النبية المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية للتعاون لتطوير برنامج للتعافي والصمود ومعالجة الوضع الحرج المتعلق بالميزانية والمالية للسلطة الفلسطينية، على أن يكون ذلك مشروطاً بوجود مجموعة من الإصلاحات،¹ التي تُظهر أجندة وكأن الفلسطينيين قد أجروا مراجعة ذاتية، واكتشفوا أنهم فاسدون، ومناهجهم التعليمية تُفسد الطلاب وتحرض على "العنف"، وأن أموالهم تذهب للسجناء السياسيين، الذين تعتقل إسرائيل الآلاف منهم بدون محاكمة، وأنهم لا يحظون ببرامج رعاية اجتماعية فاعلة، وميزانيتهم ينقصها الكثير من الشفافية، فقرروا اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي دون غيره، ليصلحوا أنفسهم.

¹ الصفحة الرسمية للويس ميغيل بوينو، الناطق الرسمي للاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <https://rb.gv/xv6oik>

وقد نشر أوليفر هليفي، وهو شريك فون دير لاين في التغطية السياسية للإبادة الجماعية في قطاع غزة، جزءاً كبيراً لعناوين تضمنها خطاب النوايا الذي جرى توقيعه مع السلطة الفلسطينية، إذ يتضمن دعماً مالياً قصير الأمد بقيمة 400 مليون يورو على شكل منح وقروض، يتم صرفها على ثلاث دفعات، شريطة التقدم في تنفيذ خطة إصلاح السلطة الفلسطينية، وخطوات متفق عليها مسبقاً.

وشمل خطاب النوايا مجموعة من المطالب التي على السلطة تنفيذها حتى تستطيع الاستفادة من الدعم الأوروبي، وفرض مجموعة من الالتزامات الرئيسية في خطة إصلاح السلطة الفلسطينية: ضمان شفافية الموازنة واستدامتها، تحديث الإدارة والحوكمة، تحسين كفاءة القطاع العام ومساءلته، مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون، إصلاح مناهج التعليم بما في ذلك الكتب المدرسية، إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية، ومخصصات الأسرى، وجميع الدفعات التي سيتم تحويلها للسلطة الفلسطينية تخضع لتقدم السلطة الفلسطينية نحو تحقيق المعايير المتفق عليها في الإصلاح²

لم يصدر تصريح رسمي من الحكومة/ مجلس الوزراء حول خطاب النوايا وخطة الإصلاح المفروضة من الاتحاد الأوروبي للحصول على الدعم المالي، رئيس الوزراء لم يعلق على الخبر بشكل مباشر، إلا أنه اعتبر أن أجندة الإصلاح فلسطينية، وأشار في جلسة الحكومة الـ17، التي انعقدت بعد نشر خطاب النوايا ببضعة أيام، إلى أن نهج الحكومة الإصلاحية ومبادراتها الذاتية واستعدادها للعمل بشكل جاد على مواجهة المشاكل المتراكمة، ودفع بالعديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقديم الدعم السياسي والمالي لدولة فلسطين. وأكد مصطفى بأن أي اتفاق يُقر الآن أو في المستقبل مع أي من الشركاء الدوليين، لا يخرج ولن يخرج عن إطار الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية، وبرنامج الحكومة المعتمد والمعلن³. ويبدو أن رئيس الوزراء كان يرد على الانتقادات التي طالت الحكومة لقبولها بالشروط الأوروبية، والتي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي.

"إسرائيل": شكرا أورسولا فون دير لاين وأوليفر فارهيلي!

حتى لو لم يكن التنسيق المشترك بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل أمر يحدث بالفعل، إلا أن السياسة تعمل بهذه الطريقة، إسرائيل تقطع أموال المقاصبة وتُدمر اقتصاد الضفة وغزة، والاتحاد الأوروبي يمرر أجندته ورؤيته لمستقبل السلطة

² Oliver Varhelyi, (July 19, 2024), Today the @EU_Commission announced a new assistant package to the benefit of #Palestinian, X Paltform. <https://rb.gy/56jeqn>

³ جلسة مجلس الوزراء (17)، 23 تموز 2024، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء، <https://rb.gy/jkcl2r>

الفلسطينية، إسرائيل واللوبي الخاص بها في بروكسل عبروا عن فرحتهم بقائمة الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الفلسطينيين والتي شملت مختلف مجالات الحكم.

يقول إسرائيل كاتس، وزير الخارجية الإسرائيلي، تعليقاً على خطاب إجراءات الإصلاح المفروضة على السلطة الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي، بأن هذه الخطوة هي "اعتراف بأن السلطة الفلسطينية الحالية قد فشلت فشلاً ذريعاً... وهذه خطوة تشكل سابقة ورسالة من الاتحاد الأوروبي إلى أبو مازن، رئيس السلطة الفلسطينية، إذا كنت تريد مساعدة مالية، توقف عن تمويل الإرهاب."⁴

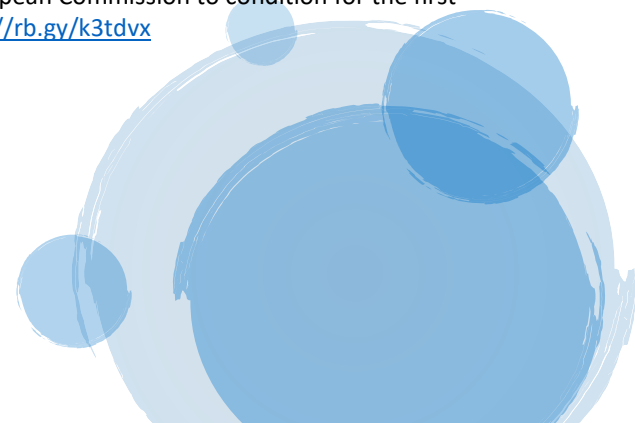
دانيال شفامينتال، مدير مكتب اللجنة الأمريكية اليهودية في الاتحاد الأوروبي ومقره بروكسل، قال: "نحن نشكر أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، وأوليفير فارهيلي، المفوض الأوروبي للجوار والتوسع، على هذا القرار المهم. ومع ذلك، فإنه من الآن فصاعداً يتوقف على المفوضية تنفيذ هذه السياسة الجديدة بجدية، نحتاج إلى رقابة مشددة وتنفيذ صارم لمبدأ المشروطة للتأكد من أن الأموال الأوروبية لن تساهم مجدداً في تمويل تعليم الأطفال الفلسطينيين بالفكر المتطرف ودعم الإرهابيين."⁵

ومع كل هذه الإشادة الإسرائيلية بالمبادرة الأوروبية، ما الذي تعهد به محمد مصطفى للحصول على منحة وقروض الاتحاد الأوروبي، هل قبل التقييم الأوروبي الذي يصف رواية الفلسطينيين عن أنفسهم على هذا النحو "أن الكتب المدرسية الفلسطينية تروج لمعاداة السامية والتحريض على الكراهية وتمجيد الإرهاب." كيف سينفذ هذه الشروط؟ وماذا سيفعل بمخصصات آلاف الأسرى؟

إصلاح الحكم في السلطة الفلسطينية لم يكن يوماً هو المسألة المهمة لأي من المانحين الدوليين، بل إن مصطلح الإصلاح والحكم الرشيد بات معروفاً أنه مرافق لضغط سياسي سواء كان تطبيقه على أجهزة ومؤسسات السلطة، أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني من خلال البرامج والأنشطة التي تنفذها، فقبل أن تعلن السلطة الفلسطينية توقيعها على مذكرة الشروط الأوروبية للحصول على المنحة، وقعت العديد من المنظمات الأهلية على شروط مماثلة شملت قوائم الأفراد التي أدخلها الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وشروط تتضمن ما اصطلح على تسميته محاربة خطابات الكراهية. إن هذا التدهور الحاصل

⁴ Israel welcomes EU move to condition aid to PA based on reform progress.(July 19,2024). <https://rb.gy/2suqxn>

⁵ The AJC Transatlantic Institute welcomes today's announcement by the European Commission to condition for the first time its financial assistance to the Palestinian Authority, (July 19 2024). <https://rb.gy/k3tdvx>



على المستوى السياسي، غير مرتبط فقط بالسلطة والنظام السياسي، بل أيضاً ارتبط بالعديد من المنظمات الأهلية مما أفقد المجتمع أي رقابة جدية على أداء الحكومة الفلسطينية، وأفقد هذه المؤسسات القدرة على نقد المطالب الجديدة للاتحاد الأوروبي التي لم تترافق مع أي تعقيب أو نقد من تلك الشبكات أو المؤسسات .

من جانب آخر، فإن مطالبة الاتحاد الأوروبي إقرار قانون جديد للضمان الاجتماعي سيفاقم الجدل حول أهمية القانون، فما علاقة الاتحاد الأوروبي بالضمان الاجتماعي، وإن أقرت السلطة أو لم تقرر قانوناً له، ولماذا يتعهد لهم رئيس الوزراء بذلك، علماً أن هناك مسودة جاهزة من القرار بقانون حول الضمان الاجتماعي تم تطويرها في عهد وزير العمل السابق نصري أبو جش، ولكن إذا تم طرح هذه النسخة من قبل وزيرة العمل الحالية ستبدو كأنها جاءت تلبية لشروط المفوضية الأوروبية.

النظام السياسي الفلسطيني لا يستطيع الاستفادة من أي لحظة سياسية، لكن أسوأ ما قد يفعله هو إعادة صياغة المناهج التعليمية بما يلائم الإسرائيليين والأوروبيين، في الحقيقة كان على رئيس الوزراء ورداً على هذه المطالب الفجة اتخاذ قرار بإبعاد التعليم برمته عن التمويل الخارجي، وتمويل هذا القطاع من أموال الضرائب التي يدفعها المواطن الفلسطيني، ويجب على المؤسسات الأهلية أن تكون حذرة بالطريقة التي تتناول فيها المناهج الدراسية وعليها أن تحوّل النقاش حولها لنقاش داخلي فلسطيني بعيداً عن فكرة فرض رؤية غربية لماهية ما يجب أن نقدمه لتلاميذنا في المدارس.

